جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدارسات العليا
الدبلوم العالي الانتخابات والحكم والرشد

المسؤولية الجزائية عن صرف الأموال الوقفية في الدعاية الانتخابية

بحث تقدم به الطالب

بهاء نجم عبد محمد

الى مجلس معهد العلمين للدارسات العليا وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف الأستاذ الدكتور

علي عادل إسماعيل

١٤٤٧ هـ
٢٠٢٦ م

بسم الله الرحم الرحيم

(علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن)

(البقرة اية ١٨٧)

الإهداء

الى السبب المتصل بين السماء والارض محمد صلى عليه واله وسلم، أهل بيت النبوة

إلى مولاي الامام صاحب العصر الزمان الامام المهدي عج الله فرجه الشريف

إلى روح والدي الغالي رحمه الله

إلى والدتي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زوجتي العزيزة

رفيقة الدرب وشريكة الحياة

إلى صغيرَيَّ الحبيبين محمد وآية

مصدر البهجة والأمل في حياتي

أهدي جهدي ونجاحي، وفاءً وعرفانًا وحبًا صادقًا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الأمنيات، وبعونه تنجز الأعمال.

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور(علي عادل اسماعيل)الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي منذ بداية هذا العمل وحتى اكتماله، فقد بذل من وقته وجهده الكثير من أجل أن ترى هذه الرسالة النور، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص التقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم (الانتخابات والحكم الرشيد معهد العلمين)، الذين لم يبخلوا عليّ بالنصيحة والتوجيه، وكانوا مثالاً للعلم والالتزام.

وكما أتوجّه بوافر الشكر والامتنان إلى معهد العلمين للدراسات العليا، إدارةً وأساتذةً ومنتسبين، لما قدّموه من دعم علمي وأكاديمي ساهم في إنجاح مسيرتي البحثية، وأعتز بانتمائي إليها لما وفرته من بيئة أكاديمية رصينة مثّلت الركيزة الأساسية في إتمام هذا البحث.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة وأعضائها اللجنة المناقشة على ما بذلوه من وقت وجهد في قراءة ومراجعة هذا البحث، وملاحظاتهم القيمة التي أسهمت بشكل كبير في تحسين محتواه وإثرائه. إن إشرافهم الأكاديمي وملاحظاتهم البنّاءة كانت دعماً مهماً لي خلال إعداد هذا البحث، وأعرب عن بالغ امتناني لكل ما قدموه من توجيه وإرشاد.

و أخصّ بالشكر كل من مدّ لي يد العون، سواءً بكلمة، أو مشورة، أو دعم مادي أو معنوي، وأسهم ولو بقدر يسير في إنجاز هذا البحث

الملخص

تناول هذا البحث موضوع المسؤولية الجزائية عن صرف الأموال الوقفية في الدعاية الانتخابية، من خلال بيان الطبيعة القانونية للأموال الوقفية وضرورة التزامها بالغرض الذي خُصصت له. ويهدف إلى توضيح مدى مشروعية توظيف هذه الأموال في المجال الانتخابي والأساس القانوني للمساءلة عن ذلك،وقد لخص البحث إلى أن استعمال الأموال الوقفية في الدعاية الانتخابية يُعد انحرافًا عن مقاصد الوقف، وقد يترتب عليه قيام المسؤولية الجزائية وفقًا للوصف القانوني للفعل، مع التأكيد على وجود حاجة لتنظيم تشريعي أوضح لحماية أموال الوقف وضمان نزاهة الانتخابات وتتناول هذه الدراسة الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية الناتجة عن صرف أموال الوقف في الحملات الانتخابية، من خلال تحليل أركان الجريمة، وتحديد المسؤولية القانونية للمتصرفين، وبيان العقوبات المقررة وفقًا للتشريعات ذات الصلة كما تسلط الضوء على أهمية الرقابة القانونية لضمان حماية أموال الوقف من الاستغلال غير المشروع، وتؤكد على الدور الحاسم لديوان الرقابة المالية والجهات الرقابية في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتطبيق الجزاءات المناسبة لضمان تحقيق العدالة وصيانة المال الموقوف.

المحتويات

الملخص ٥

المقدمة ٨

أولا : أهمية البحث ٨

ثانيا : أهداف البحث ٩

ثالثا : مشكلة البحث ١٠

رابعاً: هيكلية البحث ١١

خامسا : منهج البحث ونطاقه ١١

سادساً : الدراسات السابقة ١١

المبحث الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ماهية المسؤولية الجزائية عن صرف أموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

في الدعاية الانتخابية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ماهية الوقف وتعريف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الأول : مفهوم الوقف في اللغة والاصطلاح القانوني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تعريف الأموال الوقفية وخصائصها ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
مفهوم المسؤولية الجزائية عن صرف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الاول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
معنى المسؤولية الجزائية عن صرف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المسؤولية الجزائية للمرشح عن صرف أموال الوقف في الدعاية الانتخابية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
احكام المسؤولية الجزائية عن صرف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الاوُل ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
أركان جريمة صرف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الاوُل ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الركن المادي في جريمة صرف الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الركن المعنوي في جريمة الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الآثار الموضوعية لجريمة صرف الأموال ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الاول ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
العقوبات الأصلية لجريمه صرف أموال الوقف ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني: تعدد الجرائم في جريمة الأموال الوقفية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الخاتمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
أولاً: الاستنتاجات ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ثانياً: المقترحات ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
قائمة المصادر ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ثانياً: الكتب القانونية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المقدمة

تعدّ الأوقاف من أهم المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق مصالح عامة أو خاصة ذات طابع خيري واجتماعي، مما يفرض ضرورة الحفاظ على أموالها وإدارتها بما يحقق مقاصد الواقفين وأحكام التشريعات المنظمة لها. ونظرًا للطبيعة القانونية الخاصة لأموال الوقف، فإن أي تصرف غير مشروع بهذه الأموال قد يشكّل جريمة جزائية تستوجب المساءلة القانونية.

اذ يُعدّ صرف أموال الوقف في الدعاية الانتخابية خروجًا عن الغايات المحددة للوقف وتعديًا على مخصصاته، مما يعرض القائمين على إدارة الأوقاف للمسؤولية الجزائية. وتنبع خطورة هذا التصرف من كونه يخلّ بمبدأ الأمانة والشفافية في إدارة المال العام أو المال الموقوف، وقد يتضمن جرائم مثل إساءة استعمال السلطة، والاختلاس، والتبديد، وخيانة الأمانة.

وتتناول هذه الدراسة الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية الناتجة عن صرف أموال الوقف في الحملات الانتخابية، من خلال تحليل أركان الجريمة، وتحديد المسؤولية القانونية للمتصرفين، وبيان العقوبات المقررة وفقًا للتشريعات ذات الصلة. كما تسلط الضوء على أهمية الرقابة القانونية لضمان حماية أموال الوقف من الاستغلال غير المشروع، وتؤكد على الدور الحاسم من خلال ديوان الرقابة المالية والجهات الرقابية في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتطبيق الجزاءات المناسبة لضمان تحقيق العدالة وصيانة المال الموقوف.

أولا : أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في المسؤولية الجزائية عن صرف أموال الوقفية في الدعاية الانتخابية من عدة جوانب قانونية واجتماعية واقتصادية، يمكن إبرازها ما يأتي:

١. تعزيز مبدأ سيادة القانون: يبرز البحث أهمية خضوع جميع التصرفات المالية للقانون، بما في ذلك التصرف في أموال الوقف، ويؤكد على ضرورة ملاحقة المتجاوزين قانونيًا لضمان تحقيق العدالة والمساءلة لكون قانون الانتخابات قم ٤ لسنة ٢٠٢٣ لم يشير الى حماية المال العام على رغم من ان قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ قد أشار الى ذلك .

٢. سد الفراغ التشريعي: يسُهم البحث في تسليط الضوء على مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة حالات التعدي على أموال الوقف لأغراض انتخابية، ويطرح توصيات لتطوير القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

٣. الحفاظ على النزاهة الانتخابية: يُعزز البحث نزاهة العملية الانتخابية من خلال منع استخدام الموارد الموقوفة كوسيلة للتأثير على الناخبين، مما يضمن التنافس العادل بين المرشحين.

٤. تعزيز الرقابة والمساءلة: يُبرز البحث دور الجهات الرقابية في مراقبة التصرفات المالية، ويدعو إلى تكثيف الرقابة على المؤسسات الوقفية لضمان التزامها بأهدافها الشرعية والقانونية من خلال إيجاد الية قانونية توازن بين الرقابة وبين إدارة الوقف التي تعد نص تشريعي في احكام الوقف.

ثانيا : أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على المسؤولية الجزائية الناجمة عن صرف أموال الوقفية في الدعاية الانتخابية، وأهم هذه الأهداف ما يأتي:

١. بيان الطبيعة القانونية لأموال الوقف: توضيح ماهية أموال الوقف وخصائصها القانونية، وبيان الأحكام الشرعية والقانونية التي تحكم إدارتها وصرفها.

٢. تحديد المسؤولية الجزائية: تحليل الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية الناتجة عن التصرف غير المشروع في أموال الوقف لأغراض الدعاية الانتخابية، مع بيان أركان الجريمة.

٣- توضيح العقوبات القانونية: بيان العقوبات الجزائية التي يفرضها القانون على من يثبت تورطهم في استغلال أموال الوقف لأغراض شخصية أو سياسية، وخاصة في الحملات الانتخابية.

ثالثا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تصاعد حالات استخدام الأموال الوقفية في مجالات لا تتفق مع الغاية التي خُصصت لها، ومن أبرزها توظيف هذه الأموال في الدعاية الانتخابية، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية وفقهية متعددة تتعلق بمدى مشروعية هذا التصرف، وحدود المسؤولية الجزائية المترتبة عليه حيث تُعدّ مسألة إثبات الصلة بين صرف الأموال الوقفية والدعاية الانتخابية من أكثر الإشكاليات تعقيدًا، لاسيما في حالات التمويل المستتر، حيث يتم إخفاء المصدر الحقيقي للأموال عبر وسائل ملتوية. فغالبًا ما يُلجأ إلى استخدام وسطاء، أو تسجيل المصروفات تحت عناوين ظاهرها مشروع (كأنشطة خيرية أو خدمات عامة)، في حين تُوجَّه فعليًا لخدمة أغراض انتخابية. كما أن غياب الأدلة المباشرة، واعتماد هذه الجرائم على أساليب غير معلنة، يجعل من الصعب تتبع مسار الأموال وإثبات القصد الجنائي. ويُفاقم هذه الصعوبة ضعف نظم الإفصاح والرقابة، مما يتطلب الاعتماد على القرائن والتدقيق المالي المتخصص لكشف هذا النوع من التمويل.

وينبثق منها سؤال رئيسي هو ما هي المسؤولية الجزائية عن صرف أموال الوقف في الدعاية الانتخابية، وما الأُطر القانونية التي تنظم هذا التصرف، وما العقوبات المقررة لمثل هذه الأفعال؟ وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة، وتوضيح أوجه القصور التشريعي – إن وجدت – واقتراح الحلول المناسبة لتعزيز الحماية القانونية لأموال الوقف ومنع استغلالها بشكل غير مشروع.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. ما الطبيعة القانونية لأموال الوقف، وما المبادئ التي تحكم إدارتها وصرفها؟

٢. ما الأساس القانوني الذي يُرتّب المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام أموال الوقف؟

٣. ما الأركان القانونية للجريمة الناتجة عن التصرف في أموال الوقف لأغراض الدعاية الانتخابية؟

٤. ما العقوبات القانونية التي يمكن توقيعها على من يُدان باستغلال أموال الوقف في الحملات الانتخابية؟

رابعاً: هيكلية البحث

قسمت الرسالة الى مبحثين المبحث الأول وقسم الى مبحثين بينا في المبحث الأول قسم الى مطلبين بينا في المطلب الأول معنى الوقف من خلال فرعين الفرع الأول ما معنى الوقف في اللغة وفي الفرع الثاني تعريف الأصول الأموال الوقفية وخصائصها وفي المطلب الثاني بينا تعريف الأموال الوقفية وخصائصها وفي المبحث الثاني بينا في المطلب الأول بينا اركان جريمة صرف الأموال من خلال فرعين الفرع الأول الركن المادي في جريمة صرف الأموال الوقفية وفي الفرع الثاني الركن المعنوي في جريمة الامول الوقفية وفي المطلب الثاني الأثار الموضوعية في جريمة صرف الأموال الوقفية من خلال فرعين الفرع الأول العقوبات الاصلية في جريمة صرف الأموال الوقفية وفي الفرع الثاني تعدد الجرائم في جريمة الامول الوقفية ومن ثم بينا اهم النتائج والمقترحات.

خامسا : منهج البحث ونطاقه

يتحدد نطاق ومنهجه هذا البحث بدراسة جريمة صرف الأموال الوقفية في الدعاية الانتخابية من حيث بيان مفهوم الأموال الوقفية وطبيعتها القانونية، وتحليل أركان الجريمة وتكييفها والجزاءات المترتبة عليها، في إطار التشريع العراقي مع إجراء مقارنة ببعض التشريعات العربية، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن والوصفي ضمن حدود النصوص القانونية النافذة

سادساً : الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية موضوع صرف الأموال الوقفية في الدعاية الانتخابية، إلا أن الدراسات القانونية المتخصصة بهذا الشأن قليلة ومحدودة. ومن بين الدراسات ذات الصلة:

١- دراسة (محمد عبد الوهاب، ٢٠١٩) العنوان: المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية (دراسة مقارنة) مجلة قانونية محكّمة.

٢- مضمون الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مفهوم الجرائم الانتخابية وأركانها في القوانين المقارنة، مع بيان صورها المختلفة، ومن بينها استخدام المال للتأثير على إرادة الناخبين. كما ركزت على بيان الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية والعقوبات المقررة لهذه الجرائم.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن استخدام الأموال في العملية الانتخابية يُعد من أخطر صور الإخلال بنزاهة الانتخابات، ويستوجب تجريمًا صريحًا وعقوبات رادعة.

٢. دراسة (أحمد سالم، ٢٠٢١) الحماية الجنائية لنزاهة العملية الانتخابية. مجلة الدراسات القانونية.

مضمون الدراسة:

بحثت الدراسة في الإطار القانوني لحماية الانتخابات من الممارسات غير المشروعة، مع التركيز على دور التشريعات الجنائية في مكافحة الفساد الانتخابي.

أهم النتائج:

أكدت الدراسة وجود قصور تشريعي في بعض الأنظمة القانونية في مواجهة بعض صور الفساد الانتخابي، خاصة تلك المرتبطة باستخدام الموارد المالية غير المشروعة